مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
P- ISSN 2709-1635 E-ISSN 2958-7328

المجلد 4/ العـدد: 14 (2023)، Volume 4, Issue 14
ص 28– 43

دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي في الوقاية من الجريمة والانحراف

– دراسة حالة لبعض المراكز الأمنية والشرطية بولاية الخرطوم –

صافية عبد الله قردود كوكو*[1]، د.أشرف محمد آدم أدهم[2]

[1]طالبة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين – (السودان)

[2]جامعة النيلين– جامعة النيلين – قسم الاجتماع (السودان)

The role of official social control institutions in preventing crime and delinquency

- A case study of some security and police stations in Khartoum State -

[1]Safia Abdallah Gardod Koko

[2]Ashraf Mohamed Adam Adham (Sudan)

[1] https://orcid.org/0000000341188487

[2] https://orcid.org/0000000236749983

[1]Al-Neelain University (Sudan), tiatinaquri@gmail.com

[2]Al-Neelain University (Sudan), amaadham@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/02/05 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية للتعرف على دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي ممثلة في المراكز الأمنية والشرطية في الوقاية من الجريمة والانحراف بولاية الخرطوم، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، كما استخدما أداة الاستبيان والمقابلة والملاحظة في جمع البيانات والمعلومات، تم أخذ عينة حجمها (500) مفردة من مجتمع الدراسة، تم معالجة البيانات عن طريق الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (*SPSS*).

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المراكز الأمنية والشرطية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها تقوم بدور كبير في مكافحة الجريمة والانحراف بولاية الخرطوم. أن الجريمة والانحراف ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني مهما بلغت درجة تطوره ومستوى الضبط الاجتماعي فيه. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم.

كلمات مفتاحية: المراكز الأمنية والشرطية، الضبط الاجتماعي الرسمي، الجريمة والانحراف، الوقاية، ولاية الخرطوم.

*المؤلف المرسل.صافية قردود

Abstract:

The current study aims to identify the role of the official social control institutions represented in the security and police centers in the prevention of crime and delinquency in the state of Khartoum. (500) individuals from the study population, the data were processed by the statistical package in the social sciences (SPSS).

The study reached results, the most important of which are: that the security and police stations, despite the difficulties they face, play a major role in combating crime and delinquency in the state of Khartoum. Crime and delinquency are social phenomena that are not devoid of any human society, regardless of its degree of development and the level of social control in it. The study recommended the need to work to achieve compliance with the standards and values of the social group in order for its members to feel one collective feeling that brings them together.

Keywords: Security and police stations, official social control, crime and delinquency, prevention, Khartoum state.

مقدمة:

تعتبر الجريمة من أقدم الظواهر الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية فمنذ القدم ومن خلال التفاعل الاجتماعي بين الجماعات والبشرية واختلاف تباين حاجات كل جماعة مع الجماعات الأخرى ظهر التضارب في المصالح الأمر الذي أدى إلى ظهور الانحراف وحدوث الجريمة كنمط سلوكي غير سوي يتباين ويتعارض مع النظم السوية للمجتمعات الإنسانية التي تسعى دوما إلى الاستقرار والطمأنينة للوصول إلى الأهداف التنموية.

ونظراً لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وجد الضبط مع وجود هذا المجتمع كضرورة لازمة ينتظم بها أمره، وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن خلدون في مقدمته، حيث ذكر إن الاجتماع إذا تم لا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم فيكون ذلك الوازع واحدا منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان[1].

وقد حظي موضوع الضبط الاجتماعي بمكانة سامية في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته الأولى ودورها في ضبط سلوك أعضاء المجتمع، حيث اهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية ودورها في ضبط سلوك أعضاء المجتمع، وترجع أهمية هذا الموضوع هذا الموضوع إلى محاولة الكشف عن دور النظم والجماعات والتنظيمات والأنساق في الضبط. لذلك جاءت هذه الدراسة لتتعرف على دور المراكز الأمنية والشرطية باعتبارها إحدى تنظيمات الضبط الاجتماعي الرسمي في الوقاية من الجريمة والانحراف.

مشكلة البحث:

خلصت الأدبيات العلمية المتخصصة في شؤون الضبط ومكافحة الجريمة والانحراف إلى أن المجتمع الإنساني بحاجة إلى قوى ضبطية أكثر تعبيراً عن إرادة المجتمع كالقانون المكتوب مثلاً إلا أن أخطار الجريمة ما زالت تزداد يوماً بعد يوم بعد شهد المجتمع الإنساني تحولات اجتماعية واقتصادية هائلة، بل أن الجريمة أصبحت في بعض المجتمعات النامية والمتقدمة ظاهرة اجتماعية معقدة، الأمر الذي جعل حكومات تلك الدول يرون أن هناك حاجة ماسة إلى معالجة هذه الظواهر والحد من انتشارها وذلك من خلال وضع القوانين والتدابير اللازمة للوقاية من حدوثها.

وبناء على ما سبق ذكره، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي في الوقاية من الجريمة والانحراف؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي ومعرفة أهم نظرياته.
- التعرف على مفهوم الجريمة والانحراف ومعرفة الجهود المبذولة للوقاية أو الحد منهما.
- التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه المراكز الشرطية الأمنية في عملها في مكافحة الجريمة.
- الإسهام في تقديم مقترحات علمية تساعد في الوقاية من الجريمة والانحراف.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تقديم إضافات علمية في حقل المعرفة بالإضافة إلى إثراء المكتبات العلمية بمزيد من المعلومات النظرية عن الجريمة عموما ودور الضبط الاجتماعي الرسمي في الوقاية منها على وجه الخصوص كما تتمثل أهمية البحث في إمكانية الوصول إلى نتائج من شأنها أن تعمق الفهم والمعرفة النظرية التي تربط بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أيضا يمكن أن تفتح المجال أمام الباحثين لدراسة قضايا وجوانب أخرى لم تتناولها هذه الدراسة الحالية وأخيرا الوصول إلى نتائج من شأنها أن تساعد في عملية الوقاية من الجريمة والانحراف.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في لفت انتباه رجال القانون والشرطة وإدارة المؤسسات العقابية والعديد من الفئات الأخرى ذات الصلة بمرتكبي الجرائم بخطورة الجريمة والانحراف في المجتمع كما تتمثل أهمية البحث العملية أيضا في

أن هذا البحث يمكن أن يساعد في تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في عملية الوقاية من الجريمة والانحراف.

تساؤلات الدراسة:

- هل توجد برامج منهجية للحد والوقاية من الجريمة؟
- ما هي هذه البرامج؟
- ما هي آليات تنفيذ هذه البرامج؟
- هل تعتقد أنه بالفعل الشرطة الآن تقوم بالوقاية والحد من الجريمة وبسط الأمن؟
- ما هي العقبات التي تحد من فاعلية برامج الوقاية والحد من الجريمة وبسط الأمن؟

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

المطلب الأول: مصطلحات الدراسة:

الضبط الاجتماعي الرسمي:

هي الآليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعية في محاولة للوصول إلى الامتثال والمطابقة مع قواعد مجتمع معين أو فئة اجتماعية[2]، ويقصد بالضبط الاجتماعي في هذه الدراسة هي العقوبات الخارجية التي تفرضها الحكومة بواسطة أجهزة رسمية لمنع حدوث الفوضى أو الشذوذ في المجتمع.

الوقاية:

تعرف الوقاية بأنها إحدى النتائج النهائية في سلسلة عمليات تضمن البحث العلاج الفردي التعليم والتشريع اعتبرت أن هناك معدل صغر أو كبر للتدخل الوقائي وتشير الوقاية بوجه عام إلى الفعل أو الإجراء الذي يمنع حدوث شئ ما أو التخفيف من السلوك الاجتماعي أو المشكلات المجتمعية بحيث تجعلها لا تظهر للوجود على الإطلاق[3]، كما عرفتها الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها الأنشطة التي لها ميزة تجنب أو تفادي المشكلات أو تعوق ظهور مشكلات اجتماعية معينة أو لها ميزة في تأجيل أو التحكم في تضخم كل الإجراءات والخدمات التي تقدمها الدولة أو الجهات المعنية للوقاية والحد من الجريمة.

الجريمة:

يعرف علماء الاجتماع الجريمة بأنها هي كل فعل من شأنه أن يصطدم مع الضمير الجماعي الذي يهيمن على ضمائر الأفراد في المجتمع[4]فيحدث رد فعل جماعته ضد المجرم وقد رأى دوركايم أن الجريمة هي كل فعل يصدم

مبدأ أساسيا من المبادئ التي يتكون منها الضمير الجماعي، كما أن الجريمة في القانون الوضعي الجنائي هي كل فعل مدني يصدر عن الإنسان يستحق عليه العقوبة أو الغرامة المالية.

الانحراف:

هو ذلك السلوك الذي لا يمتثل للتوقعات الاجتماعية وعندما يصف عالم الاجتماع نوعا من السلوك على أنه انحرافي فهو لا يدين هذا السلوك أو يرى انه سيئ أو مؤذ وهو في ذلك يخالف التصور الشائع ويمكن أن يكون الانحراف وجه نظر معينة أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية فقد يكون انحراف شخص معين بمثابة انتهاك لتوقعات اجتماعية تعبر في الواقع سلوك غير عادلة أو غير ملائمة[5]ويقصد بالانحراف في هذه الدراسة هو كل سلوك شاذ لا يتوافق مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة:

دراسة عطاف زياب المؤني[6]:تناولت الدراسة الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن دراسة ميدانية لبعض المراكز الأمنية في مدينة عمان بالأردن، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب التي تستخدمها المراكز الأمنية العاملة في العاصمة الأردنية للوقاية من الجريمة والخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة في مراكز الإصلاح والتأهيل لمنع العودة إلى الجريمة وتوصلت الباحثة إلى أن جهاز الشرطة نادرا ما يقوم ببعض الأدوار التي هي من أهم النشاطات الاجتماعية والتي تتمثل في توفير فرص عمل للشباب وعدم وجود باحث اجتماعي داخل كل مركز أمني يعمل في توفير فرص عمل للشباب وعدم وجود باحث اجتماعي داخل كل مركز أمني يعمل على حل المشكلات التي يمكن السيطرة عليها دون اللجوء إلى المحاكم وعدم وجود رعاية لاحقة للمفرج عنهم من خلال توفير عمل أو مساعدتهم على إيجاد عمل، أظهرت الدراسة إن هنالك عددا من المعوقات التي تحد من فعالية الأداء في جهاز الشرطة كان أبرزها سلبية المواطن وعدم تعاونه مع رجال الشرطة سواء بحماية نفسه أو التبليغ عن محاولات ارتكاب الجريمة وبينت الدراسة أن هناك تقصير من قبل جهاز الشرطة بالنسبة لأعداد المتدربين على الحرف داخل مراكز الإصلاح (السجون) حيث أظهرت الدراسة قلة عدد المتدربين وقلة الدعم المقدم لأسر المسجونين وبينت الدراسة أيضا أن جهود رجال الشرطة تتركز بشكل واضح حول التوعية المرورية أكثر من التوعية الجنائية بالرغم من الارتفاع المستمر لمعدلات الجريمة.

دراسة سليمان عبد الله اليأس[7]:حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالي:ما الخطط التي وضعتها الشريعة الإسلامية للحفاظ على المجتمع ومحاربة الجريمة وكيفية تنزيلها في واقعنا المحاضر؟هل يوجد فرق بين التخطيط الوضعي لمحاربة الجريمة والوقاية منها؟ تم استخدام المنهج الاستقرائي الوقائي المقارن بتتبع نماذج من الخطط والقواعد والوسائل المتخذة في محاربة الجريمة في الشريعة والقانون وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:إن وسائل منع الجريمة

والوقاية منها في الشريعة الإسلامية وسائل فعالة تصلح لكل زمان ومكان باعتبار الشريعة الإسلامية من صنع الله سبحانه وتعالى.إن الالتزام بالقانون والعادات والممارسات والقيم السائدة في المجتمع يجتنب المجتمع شر الجريمة ويقيه من ضررها.إن احترام الأجهزة القائمة على الضبط والالتزام بتوجيهاتها يجعل المجتمع يعيش في طمأنينة وسلام بعيدا عن ارتكاب الجرائم والمخاطر التي تهدد سلامته.

دراسة الفاضل حسبون عمر عبد العزيز[8]:هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالي:البحث في كيفية محاربة الظواهر السالبة التي تمس استقرار وأمن المجتمع بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة.تقويم تجربة أمن المجتمع ودعمها وقد غطى البحث الإطار المكاني ولاية الخرطوم واستخدم الباحث المنهج الوصفي ودراسة الحالة والمنهج التاريخي كما استخدم طرق مخالفته للحصول على البيانات المطلوبة لإعداد هذا البحث ومن أهم النتائج التي وصلت لها الدراسة:استمرار أسباب الظواهر السالبة الحروب الجفاف ... الخ وما نفرزه من المعالجات اليومية مما أدى إلى استمرار وظهور كثير من الظواهر السالبة.في ظل انتشار الظواهر السالبة المتعلقة باستقرار وأمن وطمأنينة المجتمع لا يمكن الاعتماد على شرطة أمن المجتمع وحدها كوسيلة من وسائل ضبط المجتمع دون تنشيط وسائل الضبط الأخرى والعمل مع الأجهزة لها أثرها الفعال في هذه الناحية

وجود نيابة متخصصة لأمن المجتمع ساهمت كثيرا في تصريف القضايا المتعلقة بأمن المجتمع بصورة عادلة وحكيمة وسرعة البت فيها سواء كان نصحا أو إرشادا أو حكماً.من التوصيات التي جاءت بها الدراسة أن العمل في مجال ضبط المجتمع شاق ويحتاج إلى مجهود كبير وإمكانيات ضخمة فعلى للدولة وتوفير ميزانيات لتغطية النفقات المالية التي يتطلبها عمل إدارة أمن المجتمع.

دراسة أبو بكر محمد صالح:[9] تتحدد أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي: التعاون بين الشرطة والمجتمع يوفر الأرضية الصلبة القادرة على التصدي لكل شكل من أشكال الانحراف والجريمة والوصول إلى الصيغة المثلى للتكامل.

العملية الوقائية تتطلب جهازا متخصصا يقوم بوضع السياسات وإجراء التنسيق بين مختلف القطاعات العامة والخاصة في الدولة بهدف جعل الجهود تنصب بصورة متكاملة لتحقيق الأهداف المحددة في السياسة العامة والوقائية وافترضت الدراسة أن الوقاية من الجريمة تتطلب دعم ومساندة من قبل المجتمع الوقاية من الجريمة يتطلب من الشرطة تهيئة المناخ الملائم لتشجيع المجتمع المشاركة وقد استخدمت الدراسة عدد من المناهج منها التاريخي الوثائقي والمنهج الاستقرائي التحليلي إلى جانب ما رعيته الدراسة في المنهج المقارن والإحصائي وتم استخدام المقابلة عن طريق العينة العشوائية وتوصل الدراسة إلى نتائج منها: إنه لا يوجد تعاون بين الشرطة والمجتمع بالصورة المطلوبة فيما يتعلق بالوقاية من الجريمة.

الوقايـة مـن الجريمـة والانحـراف لا تقتصـر علـى أعمـال القـانون الجنـائي والقيـام بالإجـراءات والتـدابير التقليدية للشرطة بل تمتد إلى ميادين أخرى ثقافية وتربوية واقتصادية واجتماعي وصحية.

دراسـة سـليمان عبـد الله اليـاس:[10] حاولـت الدراسـة الإجابـة علـى التسـاؤلات التـالي: مـا الخطـط الـتي وضـعتها الشـريعة الإسـلامية للحفـاظ علـى المجتمـع ومحاربـة الجريمـة وكيفيـة تنزيلهـا في واقعنـا المحاضـر؟ هـل يوجـد فـرق بـين التخطـيط الوضـعي لمحاربـة الجريمـة والوقايـة منهـا؟ تم اسـتخدام المـنهج الاسـتقرائي الوقـائي المقـارن بتتبـع نمـاذج مـن الخطـط والقواعـد والوسـائل المتخـذة في محاربـة الجريمـة في الشـريعة والقـانون وتوصـلت الدراسـة إلى نتـائج أهمهـا: إن وسـائل منـع الجريمـة والوقايـة منهـا في الشـريعة الإسـلامية وسـائل فعالـة تصـلح لكـل زمـان ومكـان باعتبـار الشـريعة الإسـلامية مـن صـنع الله سـبحانه وتعـالى. إن الالتـزام بالقـانون والعـادات والممارسـات والقـيم السـائدة في المجتمـع يجتنـب المجتمـع شـر الجريمـة ويقيـه مـن ضـررها. إن احـترام الأجهـزة القائمـة علـى الضـبط والالتـزام بتوجيهاتهـا يجعـل المجتمـع يعـيش في طمأنينـة وسـلام بعيـدا عن ارتكاب الجرائم والمخاطر التي تهدد سلامته.

ومـن التوصـيات الـتي جـاءت بهـا الدراسـة: تقويـة وشـائج المـودة والـتراحم والتكافـل الاجتمـاعي في المجتمـع وتفعيـل دور الأسـرة والمدرسـة والمجتمـع المـدني في المسـاهمة في الوقايـة مـن الجريمـة. توطيـد وتوثيـق العلاقـة بـين الجمهـور وجهـاز الشـرطة عـن طريـق التعامـل بالحسـنى والاحـترام المتبـادل بـين الطـرفين كـل لحقـوق الآخـر والعمل سويا من اجل إسعاد أفراد المجتمع بمنع الجريمة والوقاية منها.

المبحث الثاني

نظريات الضبط الاجتماعي

المطلب الأول:نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي:

يعتقد ادوارد روس أن داخل النفس البشرية أربع غرائز هي(المشاركة ،القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي) حيث تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي[11]وترى هذه النظرية انه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرتا لمصلحة الذاتية وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها ، أي أن هناك أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله (ازدياد حجم السكان ، ضعف الغرائز الطبيعية ، ظهور جماعات متباينة[12].

المطلب الثاني:نظرية الضوابط التلقائية:

يؤكد هنا سمنر أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، فهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم[13]ونلاحظ إن الفكرة الأساسية تنصب على العادات الشعبية التي تعتبر من وجهة نظره الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي التي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك ، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي يؤكد هنا سمنر أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، فهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم[14]ونلاحظ إن الفكرة الأساسية تنصب على العادات الشعبية التي تعتبر من وجهة نظره الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي التي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك ، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي[15]

المطلب الثالث:نظرية الضبط الذاتي:

يرى كولي إن المجتمع يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل ، فهو يرى إن الضبط الاجتماعي هو" تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في نفس الوقت وبناءا عليه فان الأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي.[16]

المطلب الرابع:النظرية البنائية الوظيفية:

يركز لاندير على مكونات البناء ودورها في الضبط الاجتماعي كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ، ويرى لاندير أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع ، فالمنظور الوظيفي إذن يقوم على مسلمة أساسية إلا وهي أن المجتمع نسق نظامي متكامل وان ثمة ميكانيزمات ضبط تعمل على تحقيق التساند والتوازن داخل النسق ويضطلع النسق بعدد الوظائف التي تعمل من خلال أهداف مشتركة إذ تعتبر القيم مصدرا أساسيا لتوجيه السلوك وضبطه[17]

المطلب الخامس:النظرية الثقافية التكاملية:

يؤكد جورج جورفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في: إن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه بل انه كان موجودا في المراحل العمرية المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط إن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة، عدم وجود صرع بين المجتمع والأفراد، إن كل نمط من أنماط المجتمع هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، وان مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف تلك الجماعات.[18]

المبحث الثالث

أنماط وأساليب الضبط الاجتماعي

المطلب الأول: أنواع الضبط الاجتماعي:

الضـبط الـداخلي: الضـبط الـداخلي هـو الـذي ينبـع مـن داخـل الإنسـان كـالقيم والعـادات والتقاليـد والمعـايير الأخلاقيـة والاتجاهـات أي أن الضـبط الـداخلي هـو الضـمير الـذي يوجـد في داخلنـا والـذي كونـه المجتمـع فينـا فالضـبط الـداخلي يحـدث عنـدما يقبـل الأفـراد معـايير الجماعـة علـى أنهـا تمثـل جـزءا مـن ضـمائرهم الاجتماعيـة ويعـدونها جـزءا مـن هـويتهم الذاتيـة تغرسـها عمليـة التنشـئة الأسـرية في بدايـة مرحلتهـا لتجعلـه احـد أوجـه ذات الفـرد لدرجـة انـه عنـدما يكـون بمفـرده بعيـدا عـن أعـين النـاس ولا يوجـد شـخص يراقبه يتصرف حسبها وملتزما بها.[19]

الضـبط الخـارجي: ويتمثـل في القـوانين والتشـريعات الـتي تضـعها المجتمعـات حديثـة التنظـيم ، وتتـولى الجهـات الرسميـة للدولـة مهمـة تطبيـق هـذه القـوانين واللـوائح ويتعـرض مـن يخالفهـا لعقـاب المجتمـع واهـم المؤسسات التي تستخدم هذه الضوابط الحكومة والضمان الاجتماعي

الضـبط الاجتمـاعي الرسمـي: هـذا النـوع مـن الضـبط نجـده في نظـم المجتمـع المختلفـة كالنظـام التربـوي والنظام الأسري والنظام الاقتصادي ... الخ.[20]

الضـبط الاجتمـاعي غـير الرسمـي: يظهـر هـذا النـوع مـن الضـبط الاجتمـاعي في المجتمعـات بصـورة تلقائيـة ومـن أمثلتهـا نقـل الأخبـار والقيـل والقـال والاسـتنكار والـتهكم إطـلاق شـائعات اللـوم والتهديـد بالحرمـان ، وهذا النوع من الضبط الاجتماعي نجده في الجماعات الأولية كالأصدقاء .

الضـبط الاجتمـاعي الايجـابي: ويعتمـد هـذا النـوع مـن الضـبط الاجتمـاعي علـى دافعيـة الفـرد الايجابيـة نحـو الامتثـال والمسـايرة ، يتمثـل في المـدح والثنـاء والرضـا الجمعـي والتقـدير المـادي والـتي تشـع الأفـراد علـى الالتزام.[21]

الضـبط الاجتمـاعي السـلبي: ويتمثـل هـذا النـوع في مـا تتخـذه الجماعـة مـن أسـاليب سـلبية كـالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية والتي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة نظم وقيم المجتمع.

وسـائل الضـبط الاجتمـاعي: هـي تلـك الطـرق و الممارسـات الـتي تـتحكم في سـلوك الأفـراد وتعمـل كقـوى تجـبرهم علـى الخضـوع للمعـايير الاجتماعيـة فكـل مجتمـع لـه وسـائل ضـبط تـنظم حيـاة أفـراده وتحكـم طـرق معاملاتهم وسلوكياتهم . وفي ما يلي عرض لأهم الوسائل:

الـدين: " يعتـبر الـدين مـن أهـم وأقـوى الوسـائل الاجتماعيـة الفاعلـة فيضـبط وتنظيم وتحديـد سـلوك الأفـراد والجماعـات وفي حفـظ المجتمـع وضـمان اسـتقراره فوظيفـة الـدين هـو تأكيـد السـمو الأخلاقـي للمجتمـع وسـيطرته علـى الأفـراد ومـن ثم تحقيـق التضـامن الاجتمـاع[22]ويـرى لـوكي ران الـدين لا يتشـكل بالمجتمـع بـل إن المجتمع يتشكل وفقا للدين.

وقـد أشـار مـاكس فيـبر في هـذا الصـدد إلى إن الـدين في بعـض الأحيـان يحـوي قـوى محافظـة تتمتـع بنـوع مـن الثبات يؤدي إلى استقرار المجتمع وتماسكه ولا يسمح بالتغيرات الاجتماعية في نظم المجتمع .

إن الـدين مؤسسـة هامـة في المجتمـع يقـوم بعـدة وظـائف علـى المسـتوى الفـردي والجمـاعي فـيرى ادوارد سـابير: أن الوظيفـة الأساسـية للـدين هـي تزويـد الإنسـان بهـدوء الـنفس وسـلامة العقـل ، وإحسـاس بالأمـن في عـال مليء بالمخـاطر والشـكوك والأوهـام ، ومـن الوظـائف الهامـة الأخـرى قيامـه بـدور فعـال في تكامـل وتوفق شخصيات الأفراد مع معايير وقيم المجتمع الذي ينتمون إليه.[23]

القـانون: "إن القـانون هـو الآلـة الرادعـة للتجـاوزات والاعتـداءات علـى أفـراد المجتمـع ويعـد الوسـيلة الناجعـة للضـبط الاجتمـاعي لأنـه يعـبر مـن خـلال بنـوده .عـن الأحكـام الرادعـة وفـرض العقوبـة علـى الخـارجين[24]

التربيـة: تعتـبر التربيـة وسـيلة يلجـا إليهـا المجتمـع لـزرع أنمـاط الثقافـة في الفـرد وتهـدف التربيـة إلى تحقيـق انضـباط سـلوك الفـرد وفقـا لمتطلبـات الحيـاة الاجتماعيـة. ويؤكـد ادوارد روس علـى إن التربيـة أسـلوب أخـر للضـبط الاجتمـاعي تتعـدد وسـائله وتخلـف هيئاتـه الـتي تتمثـل في الأسـرة والمدرسـة والقـدوة المرغوبـة.[25]

إن التربيـة تمثـل ظـاهرة اجتماعيـة إلزاميـة وضـرورة حيويـة للجماعـة ، إذ يشـعر الفـرد انـه مـترابط بنائيـا ووظيفيـا بالمجتمـع وتركـز التربيـة كوسـيلة للضـبط الاجتمـاعي علـى عمليـات التفاعـل الاجتمـاعي بـين الفـرد ومحيطـه الثقـافي لمكوناتـه المختلفـة مـن أفـراد وجماعـات وأنمـاط سـلوكية وأنظمـة اجتماعيـة.[26]

والتربيـة تجعـل مـن الفـرد إنسـانا واعيـا مـدركا لحقوقـه ، وهـي باعتبارهـا وسـيلة ضـابطة تـؤثر في تنشـئة الأفـراد وهذب في سلوكهم

ولكـي تعمـل التربيـة علـى تعـديل السـلوك يجـب أن تقـوم بوظيفـة أخـرى وهـي غـرس القـيم والمبـادئ باعتبارهـا مصـدر للضـبط الاجتمـاعي وتـنظم السـلوك بتلقـين الفـرد توقعـات المجتمـع السـلوكية ، عـبر وسـائط التربيـة عامة والتعليم الرسمي خاصة .

العـرف : العـرف ويشـمل المعتقـدات الـتي تسـري بـين النـاس، وهـم يشـعرون إن هـذه المعتقـدات ملزمـة لهـم وتضـغط علـيهم ويسـتمد العـرف قوتـه مـن قـوة المعتقـدات الـتي تسـود فكـر الجماعـة وقيمهـا، والـتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة.[27]

المبحث الرابع

الدراسة الميدانية

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على مؤشرات حول دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي في الوقاية من الجريمة بولاية الخرطوم، دراسة حالة بعض المراكز الأمنية الشرطية بمحلية شرق النيل، من خلال استطلاع أراء الأطراف ذات العلاقة بموضوع البحث.

منهج الدراسة: سوف تستخدم الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي لأنه يلاءم طبيعة الدراسة الحالية ويساعد على إلقاء الضوء على مختلف جوانبها عن طريق الوصف والتحليل، أيضا استخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال وصف ماضي الظاهرة وصفا كيفيا يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

أدوات الدراسة: سوف تستخدم الباحثة في هذه الدراسة عدداً من أدوات جمع البيانات والمعلومات متمثلة في استمارة الاستبيان والملاحظة والمقابلة باعتبارها أدوات مناسبة لجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: سوف تجرى الدراسة في ولاية الخرطوم، مدينة الخرطوم بحري، محلية شرق النيل.

عينة الدراسة: سوف تستخدم الباحثة في هذه الدراسة العينة العشوائية البسيطة نسبة لتشتت مراكز الشرطة الأمنية بمحلية شرق النيل.

أدوات الدراسة: سوف تستخدم الباحثة في هذه الدراسة عدداً من أدوات جمع البيانات والمعلومات متمثلة في استمارة الاستبيان والملاحظة والمقابلة باعتبارها أدوات مناسبة لجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية:

يناقش الباحاثان في هذه الجزئية من الورقة، ما توصلا إليه من نتائج خلال الدراسة الميدانية، وذلك بهدف التعرف على الدور الذي تقوم به المراكز الأمنية والشرطية في تحقيق الضبط الاجتماعي بولاية الخرطوم– محلية شرق النيل، إلى جانب التعرف على آراء أفراد المجتمع فيما يتعلق بدور الشرطة في بسط الأمن وسط المجتمع.

جدول (1) يوضح آراء المواطنين حول دور المراكز الأمنية والشرطية في تحقيق الضبط الاجتماعي الرسمي

العبارة	نعم		لا		إلى حد ما	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
هل تشعر بالأمن والأمان وأنت تسير في شوارع الخرطوم؟	9	1.8%	382	76.4%	109	21.8%
هل تشعر بأن الشرطة تقوم بدورها في بسط الأمن في الشوارع والأحياء؟	4	0.8%	438	87.6%	58	11.6%
هل تعتقد أن هناك فجوة في العلاقة بين الشرطة والمجتمع؟	397	79.4%	25	5.0%	78	15.6%
هل تعتقد أن الشرطة لا تقوم بدورها في تحقيق الأمن؟	328	65.6%	39	7.8%	133	26.6%
بسبب غياب دور الشرطة أنت تحمل السلاح للدفاع عن نفسك وأسرتك.	418	83.6%	7	1.4%	75	15.0%
أنت تعتقد أنه يمكنك حماية نفسك وأسرتك ولا تحتاج إلى الشرطة.	194	38.8%	217	43.4%	89	17.8%
أنت لا تثق في الشرطة في تحقيق الأمن لك ولأسرتك.	236	47.2%	45	9.0%	219	43.8%
هل أنت مستعد لتقديم المساعدة للشرطة لتقوم بدورها كاملاً لحمايتك؟	419	83.8%	2	0.4%	79	15.8%
أنت تعتقد أن الشرطة يمكن أن تقوم بدورها في منع الجريمة ولا تحتاج لمساعدة المواطنين لها.	14	2.8%	361	72.2%	125	25.0%
أنت تعتقد أن منع الجريمة وبسط الأمن مسؤولية جماعية	429	85.8%	14	2.8%	57	11.4%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

في السؤال الأول: (هل تشعر بالأمن والأمان وأنت تسير في شوارع الخرطوم؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (بلا) وبلغت 76.4%، تليها نسبة 21.8% للإجابة (إلى حد ما). هذا وإن دل على شيء إنما يدل على أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها مراكز الشرطة والأمن لبسط الأمن للمواطنين بالمنطقة أن هناك قصور من جانب هذه المراكز وهذا ما أكدت عليه دراسة الفاضل عمر (2007).

في السؤال الثاني: (هل تشعر بأن الشرطة تقوم بدورها في بسط الأمن في الشوارع والأحياء؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (بلا) وبلغت 87.6%، تليها نسبة 11.6% للإجابة (إلى حد ما). ويعزى ذلك إلى النقص الكبير في أعداد أفراد الشرطة إلى جانب اتساع الأحياء وامتدادها لمسافات بعيدة، الأمر الذي يجعل أفراد لا يستطيعون الوصول لهذه الأماكن خاصة في حالة حدوث جرائم وحالات شغب.

في السؤال الثالث: (هل تعتقد أن هناك فجوة في العلاقة بين الشرطة والمجتمع؟)، على أعلى نسبة للإجابة (بنعم) وبلغت 79.4%، تليها نسبة 15.6% للإجابة (إلى حد ما). وهذا الأمر ربما يرجع إلى الشرطة لعدم تعاونهم مع أفراد المجتمع في مكافحة بل يكتفون فقط بأن هذا الأمر يخص السلطات الرسمية فقط، أضف إلى ذلك أن الدولة لم تقوم بعقد دورات تدريبية لأفراد الشرطة في الجوانب المتعلقة بالعلاقة بين الشرطة والمجتمع في مكافحة الجريمة.

في السؤال الرابع: (هل تعتقد أن الشرطة لا تقوم بدورها في تحقيق الأمن؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (بنعم) وبلغت 65.5%، تليها نسبة 26.6% للإجابة (إلى حد ما).

في السؤال الخامس: (بسبب غياب دور الشرطة أنت تحمل السلاح للدفاع عن نفسك وأسرتك؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (نعم) وبلغت 83.6%، تليها نسبة 15% للإجابة (إلى حد ما).

في السؤال السادس: (أنت تعتقد أنه يمكنك حماية نفسك وأسرتك ولا تحتاج إلى الشرطة؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (بلا) وبلغت 43.4%، تليها نسبة 38.8% للإجابة (نعم).

في السؤال السابع: (أنت لا تثق في الشرطة في تحقيق الأمن لك ولأسرتك؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (نعم) وبلغت 47.2%، تليها نسبة 43.8% للإجابة (إلى حد ما).

في السؤال الثامن: (هل أنت مستعد لتقديم المساعدة للشرطة لتقوم بدورها كاملاً لحمايتك؟)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (نعم) وبلغت 83.8%، تليها نسبة 15% للإجابة (إلى حد ما).

في السؤال التاسع: (أنت تعتقد أن الشرطة يمكن أن تقوم بدروها في منع الجريمة ولا تحتاج لمساعدة المواطنين لها)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (بلا) وبلغت 72.2%، تليها نسبة 25% للإجابة (إلى حد ما).

في السؤال العاشر:(أنت تعتقد أن منع الجريمة وبسط الأمن مسؤولية جماعية)، حصل على أعلى نسبة للإجابة (نعم) وبلغت 85.8%، تليها نسبة 11.4% للإجابة (إلى حد ما).

مناقشة تساؤلات الدراسة:

بالنسبة لمناقشة التساؤلات التي أثيرت خلال البحث فقد قام الباحثان بإجراء عدة مقابلات مع بعض العاملين في بعض المراكز الشرطية وإدارة الشرطة بولاية الخرطوم، من مختلف الرتب حيث جاء الرد على كل سؤال على النحو التالي:

وفى السؤال عن مدي وجود برامج منهجية للحد والوقاية من الجريمة، فقد أجاب المستجيبين أن البرامج موجودة، لكن تحتاج لتفعيل فقط، لكن الظروف السياسية والاقتصادية الحالية التي يمر بها السودان، من احتقان للشارع، وتقفيل للشوارع والوضع الاقتصادي المرتدي، يجهل تلك المنهجيات تمر بحالة من الركود والبطء

ولمعرفة ماهية تلك البرامج الموضوعة للحد من الجرائم، تنوع الإجابات ما بين برامج لتسيير دوريات في العديد من المناطق بولاية الخرطوم، بصفة عامة، والمناطق التي تشتهر بالجريمة في الخرطوم بصفة خاصة، للحد منها، وكذلك وضع كمائن للمراقبة على الطرق الداخلية بالولاية، وكذلك هنالك فكرة للعودة إلى (الشرطة الشعبية)، التي كانت تقوم بدور فعال، من خلال تواجدها في الأحياء بصورة مكثفة، وكذلك القيام بحملات للتوعية من مخاطر الجريمة، وغيرها من البرامج.

وبالسؤال عن آليات تنفيذ هذه البرامج؟ اتفقت الإجابات على أن الآليات تشتمل على التعاون التام بين المجتمع ككل وآليات الشرطة لتوافق الأهداف، كما أن العمل على التنفيذ يحتاج لعملية تمويل ضخمة.

وفيما يخص الاعتقاد بأن الشرطة الآن تقوم بالوقاية والحد من الجريمة وبسط الأمن؟ اختلفت الإجابات، فالبعض يري أن الشرطة تقوم بدورها لكنها مقيدة بالعديد من المعوقات التي تحد من نشاطها، بينما البعض الآخر يري أن الظروف الحالية رفعت من درجة الإحباط لدي العديد من منسوبي الشرطة، مما يجعل العمل لا يتم بالصورة المطلوبة.

ولمعرفة العقبات التي تحد من فاعلية برامج الوقاية والحد من الجريمة وبسط الأمن؟

فقد اتفقت الإجابات على أن المعوقات كثيرة، لكن أغلبها يتركز في قلة التمويل لتلك البرامج، وكذلك الأحوال السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، بالإضافة لعدم تعاون المواطنين مع الشرطة في الحد من الجريمة، خاصة بعد ظهور العديد من حالات الانفلات الأمني وارتفاع معدل الجريمة، مما دعا كل شخص يحرص على توفير الحماية لأسرته بدون الرجوع للجهات الرسمية ومنها الشرطة بالطبع، وهذا ما أكدت عليه دراسة عطاف زياب (1996).

من كل ذلك يتبين أن هنالك برامج منهجية للحد والوقاية من الجريمة، لكنها مقيدة حالياً، وتعترضها بعض العقبات.

أما الآليات لتنفيذ هذه البرامج، فالموضوع يحتاج لتضافر العديد من الجهود للقيام بتلك البرامج بصورة سليمة، للعودة لخرطوم شبه خالية من الجريمة.

خاصة وأنه وبنسبة 77% فإن الشرطة الآن لا تقوم بالوقاية والحد من الجريمة وبسط الأمن، من وجهة نظر عينة البحث.

لذلك فإن تذليل تلك العقبات التي تحد من فاعلية برامج الوقاية والحد من الجريمة وبسط الأمن، يحتاج لجهود جبارة وضخمة، وتضافر جميع الجهود، سواء جهود الجهات المسئولة، أو الجهات التي تنتمي لمنظمات المجتمع المدني، أو المواطنين أنفسهم.

خاتمة:

تعتبر مسؤولية حماية المجتمع مسألة تضامنية بدءاً من الفرد والجماعة فالمجتمع، حيث قامت هذه الدراسة على معرفة وتوضيح دور المراكز الأمنية والشرطية في الوقاية من الجريمة والانحراف، وذلك من خلال ما توصلت إليه من نتائج والتي كان أهمها:أن الجريمة والانحراف ظواهر اجتماعية إنسانية لا يخلو منها أي مجتمع، مهما بلغت درجة تطوره ومستوى الضبط الاجتماعي فيه.كما أن الضبط الاجتماعي بالمعنى الواسع هو وضع المعايير الاجتماعية والقانونية المؤسسة على جملة من القيم المشتركة وفرض احترامها. والضبط الاجتماعي بالمعنى الضيق فيقصد به جملة الإجراءات التي ترمى إلى فرض احترام القواعد والمعاقبة على الانحراف.فالضبط الاجتماعي الرسمي هو الذي تستخدمه جهات رسمية متخصصة، كالمدرسة، والشرطة، والعدالة (القضاء والمؤسسات الإصلاحية والعقابية)، والتي بإمكانها توقيع وتنفيذ عقوبات مؤسسة،ويأخذ الضبط الاجتماعي الرسمي للجريمة والانحراف عدة صور أو أساليب هي: الوقاية، والردع، والمنع، والمكافحة، والإصلاح تقوم صورة المكافحة على التصدي لمختلف صور الإجرام و الجنوح بالعقوبات و كذا التدابير الاحترازية أو الأمنية، المتخذة ضد مجرمين وجانحين فعلا، ارتكبوا أفعالا مخالفة للقانون.

قائمة المراجع:

(1) الصالح مصلح، الضبط الاجتماعي، مؤسسة الورقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص12.

(2) غني ناصر ، الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2011م ، ص 19.

(3) ماهر أو المعاطي، الاتجاهات الحديثة في الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة 2004م ، ص 42.

(4) عبد العظيم المشيخص، الانحرافات الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى لبنان، بيروت ، 2005م ، ص13.

(5) سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2010م ، ص18.

(6) عطاف زياب المؤني ، الدور الاجتماعي وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب قسم الاجتماع الجامعة الأردنية ، عمان ، 1996م.

(7) سليمان عبد الله الياس، التخطيط لمحاربة الجريمة في الشريعة والقانون مقارنة بدور الشرطة في منع ارتكاب الجريمة ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه غير منشور ، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2010م

(8) الفاضل حسبون عمر عبد العزيز، الظواهر السالبة في المجتمع ودور شرطة أمن المجتمع في ممارسة الضبط الاجتماعي للحد منها ، حث لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع جامعة الجزيرة معهد إسلام المعرفة غير منشورة ابريل 2007م

(9) أبو بكر محمد صالح ، تعاون الشرطة والمجتمع في الوقاية من الجريمة ، جامعة الرباط، أكاديمية الشرطة العليا بحث لنيل درجة الزمالة الخامسة ، غير منشورة ، 1422هـ ، 2001م.

(10) سليمان عبد الله الياس، التخطيط لمحاربة الجريمة في الشريعة والقانون مقارنة بدور الشرطة في منع ارتكاب الجريمة ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه غير منشور ، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2010م.

(11) السالم و خالد بن عبد الرحمان ،نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق ، ص 56.

(12) الحامد محمد بن معجب والروحي، الأسرة والضبط الاجتماعي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2001م ص 97.

(13) الجابري خالد فرج ،دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية ، الرياض ، 1997 ، ص 42.

(14) الجابري خالد فرج ،دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية ، الرياض ، 1997 ، ص 42.

(15) الجابري خالد فرج، دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية، الرياض، 1997م، ص42.

(16) عبد الله رشدان ،علم الاجتماع التربية ،مرجع سابق ، ص 72.

(17) فتحي عبد الله سالم الطالبي، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، العدد 12، ص394.

(18) الحامد محمد بن معجب والرومي ، الأسرة والضبط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 57.

(19) معن خليل العمر ،الضبط الاجتماعي، دار الشروق ، ط1 ، الأردن ، 2006، ص 47.

(20) الأخرس محمد صفوح ،نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1997 ، ص 41.

(21) عبد الله رشدان ،علم الاجتماع التربية، نفس المرجع السابق ، ص 269.

(22) ذبيان سامي محمود ، الضبط الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مصر ، 1986 ، ص 89.

(23) الزامل محمد عبد الله ،الدين والضبط الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 12.

(24) أبو زيد محمود ، الشائعات والضبط الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ص 69.

(25) احمد الخشاب ،الضبط الاجتماعي : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، نفس المرجع السابق ، ص .53

(26) بدر خان و سوسن سعد الدين ،أشكال الضبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، عمان ، ص 29.

(27) قدي سيف الدين،الرعاية والخدمات النفسية والاجتماعية في مجال الانجراف والجريمة، مكتبة الأسد،سوريا ، 2009 ، ص 151.